التوكيد[1]

التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، والمعنوي على قسمين: قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٢١- بِالنَّفْسِ أَو بَالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّـدَا مَـعَ ضَـمِيرٍ طَـابَقَ المُؤَكَّـدَا

يعني: أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قام زيد نفسه وعينه، وقامت هند نفسها وعينها، هذا في حال الإفراد، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك فقال:

٥٢٢- وَاجْمَعْهُمَـا بِأَفْعُـلٍ إِنْ تَبِعَـا مَا لَيْسَ وَاحِـدًا تَكُـنْ مُتَّبِعَـا

---

(١) **التوكيدُ**: تمكينُ المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكَّد وأكَّد وبالواو جاء القرآن: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل:٩١] ولفظه على ضربين:

أحدُهما: إعادة الأوَّل بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل.

والثاني: غير لفظ الأوَّل ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازا كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أوكتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهراً، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيدُ نفسه كان هو الجائي حقيقةً، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ﴾ [آل عمران:١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناسُ كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويوكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلّهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء والإحاطة بها فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنَّك لو قلت كتب زيد كلُّه أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلُّهم.

فصل: ولا تؤكّد النكرات وأجازه الكوفيّون.

وحجَّة الأوَّلين من وجهين: أحدهما: أنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنَّك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسَّره بكتاب رجل؛ لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [اللباب ١/٢٢٧]

يعني: أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل، وشمل قوله: (**مَا لَيْسَ وَاحِدًا**) المثنى والجموع مذكرين ومؤنثين فتقول: قام الزيدان أنفسهما، وقام الزيدون أنفسهم، والهندات أنفسهما، والهندات أنفسهن.

ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول فقال:

٥٢٣- وَكُلا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكلا كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصَلا

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة: كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء، وكلا يؤكد بها المثنى المذكر، وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث، وجميع وهو مثل كل، ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله: (**بالضَّمِيرِ مُوصَلا**) وأل في الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما في النفس والعين فتقول: جاء الجيش كله، والقبيلة كلها، والرجال كلهم، والنساء كلهن، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، والركب جميعه، والجماعة جميعها، والزيدون جميعهم، والهندات جميعهن.

ثم قال:

٥٢٤- وَاسْتَعْمَلُوَا أَيْضًا كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من ألفاظ (**التوكيد**) عامة بمعنى (**كل**) فتقول: جاء الجيش عامته أي كله، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن، ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنهما بفاعلة من (**عم**) فإذا بنيت من (**عم**) فاعلة قلت: عامة فاجتمع مثلا فأدغم الأول في الثاني، وإنما قال مثل النافلة لإغفال كثير من النحويين ذكر عامة في ألفاظه التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، و(**النافلة**) الزيادة. ثم ذكر توابع (**كل**) فقال:

٥٢٥- وَبَعْدَ كُلٍّ أَكِّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

يعني: أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد (**كل**) وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن (**أجمع**) للمفرد المذكر، و(**جمعاء**) للمفرد المؤنث، و(**أجمعين**) للجمع المذكر، و(**جمع**) للجمع المؤنث، فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله: (**وبعد كل**) أمران: أحدهما واجب وهو أن (**أجمع**) إذا ذكر مع (**كل**) لا يكون إلا متأخرا عنها، والآخر غالب وهو لا يؤكدون به دون (**كل**) وقد نبه على أنه يؤكد به دون (**كل**) بقوله:

٥٢٦- وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يعني: أن (**أجمع**) وما بعده يؤكد به دون (**كل**) فتقول: جاء الجيش أجمع، والقتلة جمعاء، والزيدون أجمعون، والهندات جمع، وفهم من قوله: (**قد يجيء**) أن ذلك قليل

بالنسبة لذكرها بعد (**كل**) وصرح الشارح بقتله وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] و(**جمعاء أجمعون**) معطوفون على (**أجمع**) بحذف العاطف. ثم قال:

٢٢٧- وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

في (**توكيد**) النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقا وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نو: شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو: صمت شهرا أكله، ومنه قوله[1]: [الرجز]

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا إذا ظَلِلت الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وقوله أيضاً: [البسيط]

لَكَنَّه شَاقَه أَنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ يا لَيْتَ عِدَّة حَوْلٍ كلِّه رَجَب

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد تؤكد النكرة جاز وفاقاً للأخفش والكوفيين، والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إذا كانت مؤقتة، وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع، وفهم من قوله (**شمل**) أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، و(**عن**) متعلق بـ (**شمل**). ثم قال:

٢٢٨- وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلا عَنْ وَزْنِ فَعْلاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلا

يعني: أن العرب استغنت (**بكلتا**) في المثنى المؤنث عن وزن (**فعلا**) و(**بكلا**) في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول: قامت المرأتان كلتاهما، والرجال كلاهما، ولا يقال: قامت المرأتان جمعاوان، ولا قام الزيدان أجمعان، كما قالوا في المفرد أجمع، وفي المع أجمعون، ولابد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد، وقد تقدم في قوله: (**وكلا اذكر في الشمول**)

---

(١) هذان بيتان من الرّجز، و لم أقف على قائلهما.

و(الذّلفاء): من الذّلف؛ وهو: صغر الأنف، واستواءُ الأرنبة. و(أكتعا): تامًّا كاملا.

والشّاهدُ فيهما: ذكره الشّارح.

انظر: شرح الكافية الشّافية ١١٧٣/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/١، وابن النّاظم ٥٠٥، واللّسان (كتع ٣٠٥/٨، وابن عقيل ١٩٤/٢، والمقاصد النّحويّة ٩٣/٤، والأشمونيّ ٧٦/٣، والخزانة ١٦٨/٥، والدّرر ٣٥/٦، ٣٦.

وورد عجُزه الأوّل في: المقرّب ٢٤٠/١، والهمع ٢٠١/٥.

البيت، و(**اغن**) فعل أمر من غني يغني بمعنى استغنى، و(**بكلتا**) و(**عن وزن**) متعلقان بـــ(**اغن**).

ثم قال:

٥٢٩- وَإِنْ تُؤكِّد الضَّـــميرَ المُتَّصِـــلْ بالنَّفْسِ وَالعَيْنِ فَبَعْـــدَ المُنْفَصِـــلْ

٥٣٠- عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّـــدُوَا بِمَـــا سِوَاهُمَا وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُلتَزَمَـــا

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد (**بالنفس**) أو (**بالعين**) لابد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول: قمت أنت نفسك، وزيد قام هو ينه، وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلا لا يلزم توكيد بالضمير نحو: أنت نفسك قائم، وفهم منه أيضاً أن التوكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده الضمير نحو: قمتم كلكم أجمعون، وفهم من قوله: (**عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ**) أن الضمير المتصل إذا كان منصوبا أو مجرورا لا يؤكد أيضاً نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك. ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال: (**وَأَكَّدُوَا بِمَا سِوَاهُمَا وَالقَيْدُ لَنْ يُلتَزَمَا**) يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزيدون قاموا كلهم. وفهم من قوله: (**لن يلتزما**) أن توكيده بالضمير جاز فتقول: قاموا هم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون، و(**إن تؤكد**) شرط، والفاء جواب الشرط و(**بعد**) خبر مبتدأ مضمر، و(**المنفصل**) نعت لمحذوف والتقدير: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال:

٥٣١- وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِـــيٌّ يَجِـــي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِـــي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقة، وفهم من قوله: (**مكررا**) أنه يكون بالمساوي لفظا ومعنى نحو: ادرجي ادرجي، وبالمساوي معنى دون لفظ نحو: أنت بالحق جدير قمن، لأن قمنا وجديرا متفقان معنى، وفهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك، و(**ما**) مبتدأ وهي موصولة و(**لفظي**) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة (**ما**) وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير في الخبر، وجملة (**يجي**) خبر المبتدأ، و(**مكررا**) حال من الضمير المستتر في (**يجي**).

ثم قال:

٥٣٢- وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَـــمِيرٍ مُتَّصِـــلْ إِلا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِـــهِ وُصِـــلْ

يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتي معه باللفظ الذي اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قمت قمت، والمنصوب نحو: ضربك ضربك، والمجرور بالاسم نحو: غلامك غلامك: والمتصل بالحرف نحو: بك بك. وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أنت أنت قائم، وهو قاعد، وإياك إياك ضربت.

ثم قال:

٥٣٣- كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلا بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وَكَبَلَى

يعني: أن التوكيد اللفظي في الحرف لابد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد في من قولك: في الدار زيد، في الدار في الدار زيد، وفي توكيد إن من قولك: إن زيدا قائم، إن زيدا إن زيدا قائم، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله[1]: [الوافر]

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي وَلا لِلَمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فلو كان الحرف جوابيا لم يشترط في ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (**غَيْرَ مَا تَحَصَّلا به جواب**) ومثله بقوله: (**كَنَعَمْ وَكَبَلَى**) فتقول: نعم نعم، وبلى بلى، لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، و(**الحروف**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**غير**) منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر في إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب.

ثم قال:

---

(١) **قائله**: هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، وقيل: هو لرجل من بني أسد لم يعين.

اللغة: "لا يلفى" لا يوجد، من ألفى إذا وجد، "لما بي" الذي بي.

المعنى: يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموجدة والألم، ولا للذي عند خصومه من الحقد والضغينة، علاج، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف.

الإعراب: "فلا" الفاء عاطفة، و"لا" زائدة لتوكيد القسم، "والله" حرف قسم وجر متعلق بفعل قسم محذوف، "لا" نافية، "يلفى" فعل مضارع مبني للمجهول جواب القسم، "لما" ما موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفى، "بي" متعلق بمحذوف صلة، "ولا للما بهم" الواو عاطفة و"لا" زائدة لتأكيد النفي، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، بهم متعلق بمحذوف صلة الموصولة، "أبدا" ظرف متعلق بيلفى، "دواء" نائب فاعل يلفى.

الشاهد فيه: "للما" فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو شاذ؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصواب لقال: "لما لما به". انظر: الأشموني ٤١٠/ ٢، وابن هشام ١٥٢/ ٣.

٥٣٤- وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذي قَد انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُـلَّ ضَـمِيرٍ اتَّصَـلْ

يعني: أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو: أنت، وقمت أنا، والمنصوب نحو: ضربتك أنت، والمجرور نحو: مررت بك أنت، وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

obeikandl.com